

حكايكا

طريقة مبتكرة لترويج الدولارات المزيفة

شراء سلع من مواقع التواصل ودفع ثمنها عملات مزورة

حمادة - محمد أحمد خبازي

الضحية بأن التسديد بالدولار الأميركي وبمبلغ ضئيل من العملة الوطنية. وهنا يتم شراء بالدولار الأميركي المزيف ويقبل صاحب السلعة بالأمز الواقع، لتتم بذلك عملية ترويج العملة المزيفة.

وكشف المصدر أن أغلب السلع التي بيعت بهذه الطريقة هي (الجوالات) التي يعرضها أصحابها على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤشر على تنامي هذه الظاهرة وضرورة معالجتها، للإعتاد عن كل ما يثير الشبهة ويغير في ثقافتنا المعروفة بالبيع والشراء، أي من المحال مباشرة ووجهها لوجه مع الباعة في ظل الظروف الحالية.

وقال المصدر: تم استدعاء عدد من أصحاب السلع التي اشتراها المروجون وتعرفوا على الموقوفين، وأعيد قسم منها إليهم بعد استردادها من الجناة. وهذه الطريقة بالبيع تعرض أصحاب السلع للمسائلة القانونية، فالقانون يجاسمهم لتعاملهم بالدولار، وقدم الجميع للقضاء لئلا نلوا الجزاء العادل. وأشار المصدر بتعاون المواطنين مع الأمن الجنائي العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن، وشدد على ضرورة تنامي ليسود دور المجتمع في مكافحة الجريمة، وصولاً لتحقيق مبدأ حماة لشراء السلع منهم، ليفاجأ

ألقى فرع الأمن الجنائي بحماة القبض على مروجين للدولار الأميركي المزور والعملة الوطنية من فئة الألف والألفي ليرة المزيفة.

وبين مصدر مسؤول في الفرع لـ«الوطن» أنه من خلال متابعة مروجي العملات المزيفة، والتواصل مع المواطنين من الفرع بضيافته وعناصره، قبضت الدوريات على شخصين بحوزتهما كميات كبيرة من الدولار الأميركي المزور ومن الليرات السورية فئة الألف والألفين المزيفة أيضاً، فصورتهما معها مع ذخيرة حبة لبناذق حربية.

كما ألقى القبض على أشخاص متدخلين آخرين، لهم علاقة بإخفاء المبالغ المزيفة عند اكتشاف أمر المروجين.

وأوضح المصدر، أن الموقوفين معهم بترويجهم العملات المزيفة، من خلال تصيد الزبائن على مواقع التواصل الاجتماعي، وشراء بعض السلع المعروضة للبيع - وأهمها الهواتف الخلوية - على الصفحات التي تخصص ذلك.

وأكد أنهم كانوا يتنقون ضحاياهم بعد دراسة وضعهم والتأكد من بساطتهم، ليتم استدراجهم إلى أحد الشوارع الفرعية أو الغامية الشعبية في مدينة حماة لشراء السلع منهم، ليفاجأ

حل ٣ جمعيات أهلية في ريف دمشق.. ومعاينة ٥ أخرى

رشيد لـ«الوطن»: برنامج مكث للأطفال الذين تأثروا نفسياً خلال الحرب ١٩٧ جمعية أهلية في ريف دمشق بعضها ما زال متوقفاً عن العمل

راما محمد

كشفت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق فاطمة رشيد عن حل ٣ جمعيات أهلية بالمحافظة لخالفات مالية وتنظيمية، مشيرة إلى توجيه الوزارة عقوبات لخمس جمعيات أخرى لمخالفتها القوانين الناظمة لعمل الجمعيات، مشيرة إلى أن بعضها التزم وتجاوز مخالفته إلا أن البعض الآخر لم يفعل، موضحة أن العقوبات تفرض ضمن قانون الجمعيات وتبدأ من التنبيه والإنذار وقد تصل لحل الجمعية في حال عدم التزام مجلس الإدارة، وتحال أموال الجمعية وعقاراتها بالكامل لجمعية أخرى لها نفس أهدافها.

وأكدت رشيد في حديث خاص مع «الوطن» وجود ما يقارب ١٩٧ جمعية في ريف دمشق، منوهة بأن البعض منها ما زال متوقفاً عن العمل، لافتة إلى وجود فريق من مديرية الشؤون مهمته الخاصة للتحقق من تسجيل العاملين في التامينات الاجتماعية، في حين بلغ عدد قرارات الغرامة المفروضة ٣٦ قراراً بنحو ١٦ مليون ليرة، وبلغ عدد شكاوي العمال ٦٠ شكوى، تمت معالجتها جميعاً، في حين بلغ عدد العمال المستفيدين ١٠٤ من الذكور والعدد مثله للإناث و٨ أحداث و١١ عاملاً من الأجانب.

وأشارت رشيد إلى أن عمل المديرية العام البحت سيغلب عليه الطابع التنموي الإنتاجي البحث وليس الإغاثي من خلال تنفيذ دورات تدريبية وورشات وتمكين وتدريب عدد كبير من الشرائح كالأطفال والنساء والمسنين وإيجاد دور رعاية لهم، إضافة إلى تقديم دورات تدريبية في التنظيم والإدارة لكادر الجمعيات والمحاسبين.

وذكرت رشيد أن ٧٣ جولة تفتيشية خلال عام



ولفتت رشيد إلى وجود سعي في عام ٢٠١٩ لإيجاد مقر عمل اختبار لرفد مكتب التسول في ريف دمشق بكار متخصص نتيجة النقص الحاصل بسبب الحرب، مؤكدة أن إخلاء سبيل المتسولين من القضاة بعد الغاء القبض عليهم وتعهدهم بعدم العودة للبراع هو قرار قضائي لا يمكن تجاوزه. وأكدت رشيد تأهيل ما يقارب ١٠ مدارس في الغوطة الشرقية، إضافة إلى محاولة بعض الجمعيات رفد عدد من الأساتذة للأطفال المتسولين من المدارس، مؤكدة وجود تشبيك مع جمعيات ريف دمشق وأيضاً مدينة دمشق لتقديم الخدمات للأهالي المهجرين والتي تضرت من الحرب بعد تحرير مناطق الريف، موضحة أن هذه الخدمات تقدم للأسر سواء أكانوا مهجرين وأقارب أم نساء معيلات أيتاماً أو ذوي إعاقة،

ولفتت رشيد إلى وجود شراخ كبيرة من الأهالي في الغوطة الشرقية تقدم لهم خدمات اجتماعية وصحية من خلال الجمعيات الصحية بعد رفضها بعادات منتقلة بالتنسيق مع مديرية صحة ريف دمشق، إضافة إلى تقديم الخدمات النفسية من وبينت رشيد أنه في عام ٢٠١٩ وبالتعاون مع الامانة السورية للتنمية سينفذ برنامج مكث للأطفال الذين تأثروا نفسياً خلال الحرب ضمن فريق داعمة وبإختصاصات نفسية تربوية واجتماعية لدمج الطفل مع المجتمع، مشيرة إلى أنه من الجانب القانوني تكفلت الامانة السورية بتنفيذ كل الأمور القانونية للأهالي في المناطق المحررة للذين لم يفتتوا عقود زواجهم أو أضعوا أوراقهم النوتية.

مراكز خدمة المواطن في دمشق تمنح ٥٤٠ ألف وثيقة في ١٠ أشهر

١٠٠ ألف مواطن طلبوا وثيقة «لا حكم عليه» وتم منح ٦٢ ألف «غير موظف» الدهيم لـ«الوطن»: توسعة لمراكز الخدمة في الميدان والمهاجرين والشام الجديدة

فادي بك الشريف

كشفت تقرير صادر عن مديرية مراكز الخدمة في محافظة دمشق عن تقديم نحو ٥٤٠ ألف خدمة في ١٣ مركزاً لخدمة المواطن بما فيهم المركز الرئيسي للخدمة في محافظة دمشق، وذلك منذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول.

وبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تم تقديم أكثر من ٢٥٦ وثيقة «سجل مدني»، ونحو ٦٢ ألف وثيقة غير موظف خلال ذات الفترة، إضافة إلى نحو ١٠٠ ألف وثيقة سجل عدني «لا حكم عليه»، كما بلغت عقود الإيجار ١٨٧٨٤ وثيقة، ونحو ١٥ ألف وثيقة في «التنظيم العمراني».

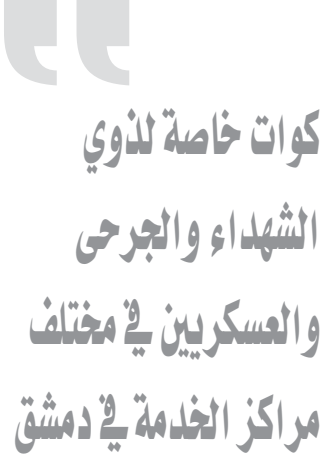
وأوضح التقرير أنه تم منح أكثر من ٢٦ ألف وثيقة طلب قيد عقاري، ونحو ٩ آلاف وثيقة طلبات لتصديق وثائق خارجية، إضافة إلى ٦٥١٣ وثيقة مصالح عقارية، و١٦٤٥ وثيقة تسليم ترخيص، و٢٧٤٦ ترخيصاً إدارياً، إضافة إلى مختلف الخدمات المقدمة في المركز.

وكشفت مديرية مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق هالة الدهيم لـ«الوطن» أنه تم البدء بأعمال التوسعة لعدد من مراكز الخدمة في المحافظة على أن



وثيقة غير الموظف والسجل المدني والتراخيص الإدارية وغير المحكوم وتصديق وثائق الخارجية وفض الختم والشكاوى والمصالح العقارية، مؤكدة التوسع بالخدمات السريعة المقدمة لتشمل جميع ما يرتبط بخدمات المواطن بغية تبسيط إجراءاتهم. كما لفتت إلى تخصيص كوات خاصة لذوي الشهداء الجرحى والعسكريين في كوات، إضافة إلى مركز جنود الأسد، جميع مراكز الخدمة وذلك بهدف تقديم الخدمة لهم بشكل سريع. وبينت مديرية مراكز الخدمة أن خطة

تنتهي خلال العام القادم ضمن متابعة تأمين مختلف التجهيزات لتطوير عمل المركز. وأشارت الدهيم إلى البدء بتوسعة مراكز الخدمة في الميدان والمهاجرين والشام الجديدة، علماً أنه تم افتتاح مركزين جديدين هذا العام في كفسوسة الذي تم تجهيزه بـ١٥ كوات، إضافة إلى مركز جنود الأسد، ذلك بعد أن تم تأمين جميع التجهيزات والمستلزمات الخاصة بهذين المركزين لغاية تقديم عدد من الخدمات شملت



المديرية للعام ٢٠١٩ تحسين النواحي التقنية الفنية بشكل كامل، إضافة إلى برامج متابعة تأهيل وتدريب جميع الكوادر العاملة في مراكز الخدمة مع جميع الخدمات المقدمة بهدف تبسيط الإجراءات وتقديم جميع الخدمات بالشكل المطلوب بما يعكس إيجاباً على عمل المركز وتحسين الأداء. وأكدت الدهيم العمل على رفد المديرية بوكادر جديدة لمختلف مراكز الخدمة المنتشرة في دمشق، مبيته أنه تم تعيين ٢٢٠ موظفاً هذا العام من ضمنهم

السماح لألف عائلة بالعودة والاستقرار في داريا

رئيس بلدية داريا: وعود بوصول الكهرباء خلال شهر

عبد المنعم مسعود

صحي وفتح طرقات قد تم الانتهاء منها قبل فترة وإيصالها إلى مداخل الأبنية، ويرى عبيد أن قوائم الأسماء لعينة من سجلوا للدخول من ١٩ ألف عائلة لن تتأخر في الصدور في ظل السعي الحثيث من البلدية والمحافظة، مبيناً أن توقف عملية الدخول سيشكل مشكلة للأهالي الذين يتطلعون للاستقرار في منازلهم والتخلص من مشكلات الإيجارات في ظل صعوبات الحياة المختلفة.

وكان محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم قد أعلن قبل شهر من وسط مديرية داريا بدء السماح بعودة الأهالي إلى المدينة عبر قوائم تستهدف عودة ٢٠ ألف عائلة إلى المنطقة (أ) لكن الأهالي فوجئوا بأن من سمح لهم بالعودة فقط ٥٠٠ عائلة فقط وتوقفت بعد عمليات الدخول إلى المنطقة كما أنه لم يسمح لهم بالدخول إلا ضمن أوقات محددة مع منعهم من الاستقرار في منازلهم.

يذكر أن محافظ الريف استغرب في جلسة مجلس المحافظة الأخيرة بضع العودة إلى داريا مؤكداً لأعضاء المجلس أن إدارة المحافظة تبحث في هذه الأسباب وتستعمل على إزالتها.

وأعلن محافظ دمشق أيضاً في اجتماع وجهاء ريف دمشق في مبنى القيادة القطرية بداية هذا الشهر أن ما تم صرفه على داريا يصل إلى ١٦ مليارات ليرة وذلك لتأمين البنية التحتية لتسهيل عودة الأهالي وأن ٢ مليار أخرى يتم صرفها لتأمين البنية التحتية في المنطقة (ب) التي تم التوقيع عودة الأهالي إليها خلال عام ٢٠١٩.

أعلن رئيس مجلس مدينة داريا مروان عبيد استئناف عودة الأهالي مدينة داريا، مبيناً إدخال ألف عائلة من أصل ١٩ ألف عائلة كانت سجلت رغبتها بالعودة للمنطقة (أ) للمدينة، منوها بأنه تم البدء بإدخالها من الخمس الماضي بمعدل ١٠٠ عائلة يومياً عدا أيام العطل لافتاً إلى أن ٥٠٠ عائلة كان سبق أن سمح لها بالدخول مع إعلان بدء العودة قبل أشهر. وكشفت عبيد في تصريح لـ«الوطن» أن قراراً بالسماح بالمبيت والاستقرار في المدينة قد اتخذ لجمع من سمح لهم بالعودة سابقاً وحالياً، مؤكداً أن ذلك يعد سابقة للأهالي منذ تحرير المدينة، الذين أبدوا رغبتهم في العودة حتى لو جلسوا في بيوتهم على ضوء الشموع، إضافة إلى السماح لهم بإدخال أثاثهم وغير ذلك من مستلزمات الحياة يضاف إلى ذلك السماح بإدخال مواد لتزيم منازلهم وأخذ موافقات مسبقة للعمالة التي تستعمل بذلك.

ولفت عبيد إلى أن خلاف كهرباء ريف دمشق والسورية للشبكات لا يزال قائماً، مشيراً إلى أن كهرباء الريف ستقوم بتزبيك ثلاث محاولات بجهودها الخاصة مؤكداً تلقيه وعوداً من وزير الكهرباء بأن الكهرباء ستصل خلال شهر إلى كامل المنطقة المأهولة في المدينة. وأشار عبيد إلى أن العمل يتأهل مدخل داريا من مؤسسة تنفيذ الإشتاعات العسكرية جار على قدم وساق منوها بأن أغلب خدمات المدينة من مياه وصرف



مشيرة إلى وجود شراخ كبيرة من الأهالي في الغوطة الشرقية تقدم لهم خدمات اجتماعية وصحية من خلال الجمعيات الصحية بعد رفضها بعادات منتقلة بالتنسيق مع مديرية صحة ريف دمشق، إضافة إلى تقديم الخدمات النفسية من وبينت رشيد أنه في عام ٢٠١٩ وبالتعاون مع الامانة السورية للتنمية سينفذ برنامج مكث للأطفال الذين تأثروا نفسياً خلال الحرب ضمن فريق داعمة وبإختصاصات نفسية تربوية واجتماعية لدمج الطفل مع المجتمع، مشيرة إلى أنه من الجانب القانوني تكفلت الامانة السورية بتنفيذ كل الأمور القانونية للأهالي في المناطق المحررة للذين لم يفتتوا عقود زواجهم أو أضعوا أوراقهم النوتية.

ولفتت رشيد إلى وجود سعي في عام ٢٠١٩ لإيجاد مقر عمل اختبار لرفد مكتب التسول في ريف دمشق بكار متخصص نتيجة النقص الحاصل بسبب الحرب، مؤكدة أن إخلاء سبيل المتسولين من القضاة بعد الغاء القبض عليهم وتعهدهم بعدم العودة للبراع هو قرار قضائي لا يمكن تجاوزه. وأكدت رشيد تأهيل ما يقارب ١٠ مدارس في الغوطة الشرقية، إضافة إلى محاولة بعض الجمعيات رفد عدد من الأساتذة للأطفال المتسولين من المدارس، مؤكدة وجود تشبيك مع جمعيات ريف دمشق وأيضاً مدينة دمشق لتقديم الخدمات للأهالي المهجرين والتي تضرت من الحرب بعد تحرير مناطق الريف، موضحة أن هذه الخدمات تقدم للأسر سواء أكانوا مهجرين وأقارب أم نساء معيلات أيتاماً أو ذوي إعاقة،

إكثار البذار في السويداء يؤازر

الفروع التي لا تملك مراكز غربلة

السويداء - عبير صيموعة

يهدف تأمين البذار اللازم لتأمين الخطة الزراعية في المحافظة وفق التنظيم الزراعي الصادر عن الوحدات الإرشادية في مديرية الزراعة تم تخصيص فرع إكثار البذار في السويداء بغربال بطاقة إنتاجية عملية تبلغ ٤ أطنان بالساعة وبين مدير الفرع وأهل الطويل أن الفرع يقوم حالياً باستجار مخازين الخام من إنتاج خطته لعام ٢٠١٨ والقيام بغربلتها وفقاً للشرط والمواصفات المعتمدة لديه حيث تم توزيع ما يقارب ٧٠٠ طن من الأقماح المعقمة لغاية تاريخه ومن ضمنها أقماح الخطة الإنتاجية للمؤسسة والبالغة حوالي ١٦ ألف دونم من الأقماح القاسية صنتفي شام٣ ودوما١ بواقع كمية ٢٣٣ طناً. ولفت الطويل إلى أن الفرع لا يتوفر لديه مستودعات أو مركز غربلة ثابت يتبع له مما دفعه إلى تأمين مكان مؤقت يعاني فيه العاملون في الفرع من صعوبة العمل بالغربلة نظراً لأنه غير مؤهل للقيام بمثل هذه الأعمال حيث يقوم الفرع ببذل جهود مضاعفة من أجل تأمين الخطة مشيراً إلى أنه جرى مؤخراً تخصيص الفرع بمبلغ ٢٧٠ مليون ليرة من موازنة عام ٢٠١٩ لإعداد بنية وهيكلة لازمة لتأمين مستودعات وقبان أرضي ومطلات معدنية لحماية أجهزة الغربلة لدفع نشاط وعمل الفرع بعد أن أصبح من الفروع النشطة في مجال تأمين البذار من (فحم - شعير - حمص).

وقبما يخص تأمين البذار بالشكل الكامل وبالكميات الكافية لتنفيذ الخطة الزراعية لجميع الفلاحين الحاصلين على وثائق التنظيم الزراعي أشار مدير الفرع إلى أن الكميات الذمورة والموزعة غير كافية لأكثر من ٦٠٪ من المزارعين الأمر الذي دعا الفرع إلى رفع وتيرة الإنتاج في مركز الغربلة إلى الطاقة القصوى وبورديات متناوبة مؤكداً أنه وخلال عشرة أيام سيتم تأمين كامل الكميات المطلوبة ومن بعدها سوف يقوم الفرع بموازرة الفروع في المحافظات التي لا تتوافر بها مراكز غربلة وشحن الكميات التي تطلب منه وفق الطاقة الإنتاجية.



٣٠ مليون ليرة من الموازنة الاستثنائية تم إنجاز ما يزيد على ٨٧ بالمئة منها حتى تاريخه، مبيناً أنه تم الانتهاء من مشروع رفع طوبوغرافي في قريتي الشيخ علي وسط الغوطة وحالياً بانتظار محاضر التبرير لإعداد الكشوف النهائية بقيمة تقديرية مقدارها ٣ ملايين ليرة. وأشار إلى تنفيذ مشروع رفع طوبوغرافي في قرية مرميتا بقيمة ٦,٣ ملايين ليرة ومشروع رفع طوبوغرافي في قرية خربة غازي بقيمة نحو ملايين ليرة ومشروع رفع طوبوغرافي في قرية رباح بقيمة ٢,٥

التنظيمية والطوبوغرافية بريف المحافظة منها ٣٠ مليون ليرة من الموازنة الاستثنائية تم إنجاز ما يزيد على ٨٧ بالمئة منها حتى تاريخه، مبيناً أنه تم الانتهاء من مشروع رفع طوبوغرافي في قريتي الشيخ علي وسط الغوطة وحالياً بانتظار محاضر التبرير لإعداد الكشوف النهائية بقيمة تقديرية مقدارها ٣ ملايين ليرة. وأشار إلى تنفيذ مشروع رفع طوبوغرافي في قرية مرميتا بقيمة ٦,٣ ملايين ليرة ومشروع رفع طوبوغرافي في قرية خربة غازي بقيمة نحو ملايين ليرة ومشروع رفع طوبوغرافي في قرية رباح بقيمة ٢,٥

مقدارها ٣٨ مليون ليرة لمشاريع المخططات

مؤشرات لاقترب أزمة غاز

في طرطوس و(التموين) تنفي

طرطوس - محمد حسين

ومشروبات روحية وعد ٥ وألبسة وأحد ومطعمين ومحل أزهار بسبب وجود مواد غير معروفة المصدر (مهربية) ومحل حلويات و٤ ومحلات خضر وفواكه. وتوزعت الضبوط على عدم الإعلان عن الأسعار وعدم وجود فواتير والبيع بسعر زائد ومخالفة المواصفات. أما فيما يخص الأفران بين حسام أن عدد ضبوط الأفران بلغ ٦٠ ضبطاً خلال هذا الشهر بالإضافة لضبط ٩ كازيات و٣ حالات اتجار بالدقيق التمويني و٤ حالات اتجار بالمواد الإغاثية بالإضافة إلى ٦ ضبوط بيع مواد منتهية الصلاحية.

يذكر أن الكثير من المواطنين تحدثوا عن أزمة غاز في المحافظة رغم النفي الرسمي لوجودها ويدللون على ذلك بتراجع عدد السيارات الجواله التي تباع الغاز وتطلق من منياها أغاني فيروزية كما جرت العادة وكما يبدو أن أزمة الغاز التي تشهدها اللاذقية حالياً بدأت تطل برأسها في طرطوس وتنمى ألا يحدث ذلك فالغاز المنزلي ليس للمطابخ فقط بل هو وقود التدفئة لشريحة واسعة من المواطنين.

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس حسام الدين توافر الغاز المنزلي في المحافظة ناعياً وجود أزمة حالياً في هذه المادة الهامة. وحول شكاوي البعض من عدم توافرها كما ينبغي أشار حسام إلى أن هناك بعض الإجراءات تم اتخاذها كي لا تحدث أي أزمة لاحقاً وأهمها مراقبة عمل المطاعم لمنعها من استخدام الغاز المنزلي والتزامها بالعواتب الخاصة بعملها كاشفاً عن ضبوط تم تنظيمها بحق المخالفين.

وحول عمل المديرية أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد الضبوط المنظمة وفق قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس خلال الشهر الفائت بلغ ٢٩٣ ضبوط منها ٢٠٣ ضبوط تسوية و٩٠ ضبطاً محالاً للمحكمة على حين بلغ عدد العينات ٤٢٠ عينة تبين تطابق ١٠١ عينة منها و١٥ مخالفة ولا يزال ١١ عينة قيد التدقيق. أما الإغلاقات خلال الفترة نفسها فبلغ ٣٩ إغلاقاً شملت ٢٢ محل سمانة